انعكاسات العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ . رشام كهينة*

تمهيد

ظلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام رجال الفكر والاقتصاد ، وواضعي السياسات منذ القرن السابع عشر ، حيث تستمد أفكارهم من نظرية المنظمين أو كما يطلق عليه البعض بالمذهب المنظمي الذي تداوله الفكر الاقتصادي منذ الكانتيليون وعمل شومبيتر على تطويره ، لينتشر من جديد في الدول المتقدمة باعتماده كأساس نظري لتطوير المؤسسة الصغيرة ويأتي على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية حيث أضحت المؤسسة الصغيرة فيها تعتبر النجاة بعد عصر الصناعة ، وقد لخص ذلك شوماخر في كتابه **الصغير جميل** ، Small is Beautiful .

ومع عقد السبعينات تأكدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أبدت المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية اهتماما كبيرا بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تدعيم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية معا ، والمساهمة في مواجهة مشاكلها حتى مع التحولات الاقتصادية العالمية الحالية .

هذا ويظهر اليوم أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على البقاء ، وأيضا المنافسة رغم ما تحمله العولمة من تحديات كبيرة على اقتصاديات مختلف الدول خاصة منها النامية التي تطمح عن طريق هذه المؤسسات تحريك عجلة التنمية فيها . والجزائر واحدة من الدول التي قامت بعدة إصلاحات على الصعيد الاقتصادي محاولة منها تكييف

* المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة.

الظروف لتواكب عصر العولمة ، وتتكيف مع معطيات الاقتصاد العالمي الجديد .

وبناءا على ما سبق فإن السؤال الجوهري الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

ماهي أثار الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ .

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تناول المحاور التالية:

المحور الأول: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي .

المحور الثاني: الفرص المتاحة والتحديات (المشاكل) التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المحور الثالث: أثار العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المحور الأول

الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي

إن ظاهرة العولمة تشير إلى إزالة الحدود الجغرافية ، وسيادة القطاع الخاص والمنافسة الكاملة وحرية الاختيار التي تحددها تكاليف الإنتاج والجودة والأسعار ، واقتصاد المعرفة ، كلها قرائن تعتبر فرصا متاحة وتحديات كبيرة في نفس الوقت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] .

وعند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما ، العولمة واقتصاد المعرفة ، اذ ظل العالم يشهد عولمة الشؤون الاقتصادية[2] وذلك بسبب عدة عوامل وأبعاد يتجسد أكثرها وضوحاً في:

(1) ممدوح محمود منصور ، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2003م ، ص11 .

(2) عبد الواحد العفوري « العولمة والجات ، التحديات والفرص» مكتبة مدبولي ، 2000 ، ص15 .

أولا: تدويل الإنتاج

لقد توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:

ـ **تحرير السياسات** وتآكل الحدود الوطنية ، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات غير المتصلة برأس المال المملوك .

ـ **التغير التكنولوجي السريع** وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعلا من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة .

ـ **المنافسة المتزايدة** أجبرت المؤسسات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها ، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف .

وفي ظل الاقتصاد العالمي يتم تجزئة سلسلة القيمة بين عدة دول ، ولم يعد الإنتاج ذاته يشكل بالضرورة جزءاً من الأنشطة الأساسية التي يجب تأديتها داخل الشركة الرئيسية ، وفي ظل المنافسة المتزايدة ، يكثر توزيع الإنتاج[1] على مؤسسات صغيرة ومؤسسات خارجية موجودة في أكثر من بلد واحد ، ويسمح ذلك للمؤسسات بالاستفادة من المزايا النسبية على نطاق عالمي وتشمل هذه المزايا ضمن أشياء أخرى الدخول التفضيلي إلى أسواق معينة ، والعمالة الرخيصة ، مما يسمح لتلك المؤسسات بالتركيز على أوجه كفاءتها الأساسية في مراحل سلسلة القيمة أو الطلب التي تعتمد على الكثافة المعرفية ، حيث توجد معظم القيمة . وقد استتبع ذلك تحول في الأساليب الإدارية نحو نظم إدارة الجودة ، والتوحيد القياسي ، والإنتاج في المواعيد المحددة ، إلخ ، وقد صاحب ذلك تحول الطلب نحو القوة العاملة التي تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة .

على سبيل المثال ، حينما يتعلق الأمر بشبكات الإنتاج الدولية التي تنتج بضائع موحدة قياسياً على نطاق واسع ، تبحث المؤسسات المتعددة الجنسية عن مواقع الإنتاج على أساس ارتفاع إنتاجية العمالة ، وانخفاض الأجور

(1) البنك العالمي: تقرير الاستثمار العالمي ، 2002م ، ص4

وتكاليف البنية الأساسية وهي مزايا نسبية يمكن فقدها بسهولة ، وبينما تحتفظ المؤسسات المتعددة الجنسية عموماً بالمعرفة الفنية والتكنولوجيا لنفسها ، تدخل الشركة في شبكة من العلاقات القائمة على التعاقد من الباطن كي تستفيد من هذه المزايا النسبية ، وتستلزم هذه الأساليب نظماً جديدة لإدارة سلاسل القيمة التي تتطلب وجود شبكات بينية أكثر كفاءة بين المؤسسات والموردين ، ونظماً أفضل لإدارة الجودة ، وقوة عاملة متعددة المهارات ، وتختلف هذه النظم عبر الصناعات والقطاعات ، استنادا إلى طبيعة سلسلة القيمة الخاصة بالصناعة مثل قابليتها للتجزئة ، وعلى سبيل المثال ، تبدي صناعة الملابس اعتمادا على توزيع مراحل الإنتاج على مؤسسات خارجية .

ثانيا: تآكل الحدود بين الأسواق الوطنية وتنامي نصيب التجارة الدولية من الناتج العالمي

مع تزايد تدويل الإنتاج وسلاسل القيمة ، أحدث الإنتاج الدولي زيادة أساسية في التجارة وفي المكون المستورَد المباشر للصادرات أيضاً مقارنة بالقيمة المضافة ، وأصبحت البضائع تنتقل عبر أماكن عدة قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي ، نظرا إلغاء الحدود بين الأسواق من خلال انفتاح الأسواق الوطنية نحو الأسواق الأجنبية في المقام الأول ، بالإضافة إلى إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق الوطنية نفسها ، ومن ثم يحصل شبه تقارب بين هذه الأسواق[1] .

هذا تشير التطورات منذ منتصف الثمانينات أن الاقتصاد العالمي أخذ يبرز لنا مسميات جديدة للدول النامية مثل: النمور الأسيوية ، الدول حديثة التصنيع والدول الناهضة اقتصاديا الشيء الذي يؤكد على أن هناك تقدم صناعي كبير يحدث في كثير من هذه الدول ، مما زاد من اندماجها في الاقتصاد العالمي ، والمؤشرات على ذلك كثيرة لعل من أهمها:[2]

ـ ارتفاع نصيب دول شرق آسيا في الفترة من 1965م ــ 1995م من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 7٪ إلى 22٪ ومن الناتج الصناعي العالمي من 12٪ إلى 27٪ كما زاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج

(1) Mondialisation au ـ delà des mythes, Casbah éditions, Alger, 1997, P70 .

(2) عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، 2004م ، ص ص 11 ـ 12 .

المحلي الإجمالي في الدول النامية بصفة عامة من 27٪ عام 1965م إلى 35٪ عام 1999م .

ثالثا: اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير

في حين كانت الأرض ، والعمالة ، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الشاملة للإنتاج في الاقتصاد القديم ، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية ، والإبداع والذكاء ، والمعلومات ، وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال ، أو المواد . ذلك أن المعرفة تعزز من كفاءة استخدام العوامل الإنتاجية الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، بينما كانت القيمة المضافة للمنتجات المصنعة تتزايد ، كانت الوظائف تتناقص ومع ذلك ، فإن هذا التناقص يخفي وراءه تحولاً ملحوظاً في هيكل الوظائف لصالح العمال الذين لديهم قدر عال من المعرفة والمهارات ، إذ شهد سوق العمالة الأمريكي عملية تراجعا كبيرا ، فقد خلالها حوالي 44 مليون شخصاً وظائفهم أثناء عملية تعديل اقتصادها ، ولكنها أوجدت 73 مليون وظيفة منذ عام 1980 وتشير التقديرات إلى أن60% من قوتها العاملة الحالية هي من العاملين الملمين بجوانب المعرفة وعلى الرغم من أن العاملين في قطاع التصنيع التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يفقدون وظائفهم ، فإن الوظائف تتنامى في قطاعات التكنولوجيا العالية القائمة على العلوم ، والتي يتراوح نطاقها من أجهزة الكمبيوتر إلى الأدوية[1] .

رابعا: الزيادة غير العادية في حركة رؤوس الأموال ، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد شهد الاقتصاد العالمي نموا سريعا في الاستثمار الأجنبي المباشر ، ففي عام 2000م وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1300 مليار دولار أمريكي ، وقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو قدره18 % وكان يميل إلى حد بعيد نحو المواقع والصناعات المعتمدة على الكثافة المعرفية ، مع وجود أكثر من1000 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة ، مقارنة بمبلغ 240 مليار دولار أمريكي في الدول النامية؛ ويتركز هذا المبلغ إلى حد بعيد في قطاعات سلاسل القيمة المعتمدة على

(1) OCDE, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » , paris, 2000 37 .

كثافة العمالة ، مع وجود استثناءات محتملة في بعض الاقتصاديات الآسيوية[1] ، وبلغت حصة الدول الآسيوية النامية من هذا المبلغ 143 مليار دولار أمريكي ، كان نصيب الصين وحدها منها 41 مليار دولار أمريكي ، وتتمثل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في توافر أعداد كبيرة من العلماء ، والمهندسين ، والفنيين الحاصلين على تدريب عالٍ ، إضافة إلى قرب الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى .

خامسا: ازدياد المنافسة

لقد أحدثت التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات مهمة في ماهية القدرة التنافسية سواء كان ذلك على مستوى الدولة ، أو المؤسسة أو الفرد ، إذ تعني العولمة الجارفة أن القضية الأساسية لا تدور حول المشاركة في الأسواق العالمية أو عدم المشاركة فيها ، بل تدور حول كيفية القيام بذلك بطريقة تضمن نمواً مستداماً في الدخل .[2]

و يدخل المشاركون المنافسة من خلال الطريق الحديث في الاقتصاد العالمي كي يتخذوا لأنفسهم موقعاً في الحلقات العالية من سلسلة القيمة ، أو كي يرتقوا بأنفسهم إلى تلك الحلقات ويتطلب هذا الأسلوب المنافسة في الابتكار ، والبحث والتطوير ، والتقدم التكنولوجي والتحسين المستمر في المنتجات ، وكذلك تطوير القاعدة اللازمة من المهارات والطاقات التكنولوجية ، وعلى الرغم من أن الطريق التقليدي لزيادة القدرة التنافسية المعتمدة على عاملي التكلفة والسعر ما زالت موجودة ، فقد أخذت تحل محلها وبشكل متزايد عوامل الجودة ، والمرونة ، والتصميم ومع ذلك ، فقد تمكن عدد قليل جداً من الدول النامية حتى الآن من بناء قدرته التنافسية بتلك الطريقة ، وبخلاف نمور شرق آسيا ، تتعرض معظم الدول النامية لضغط رهيب كي تحرر سياساتها سريعاً في وقت تعاني فيه من انخفاض مستويات التصنيع والقدرة التنافسية ، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على الاستفادة من مثل هذه الخطوة ، والذي يكشف أيضاً عن ارتفاع مستوى الاعتماد على عائدات رسوم الواردات وتعريفاتها .

(1) البنك العالمي: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002م ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .
(2) محمد فايز العباسي: تنافسية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأردن 2003 . ص17 ـ 19 .

المحور الثاني
الفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثرت التطورات الاقتصادية العالمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوسائل شتى ، فمن جهة ، قدمت لبعض المؤسسات فرصا للتوسع والنمو؛ ومن جهة أخرى ، سوف تعاني المؤسسات التي ستتخلف قدرتها التنافسية عن الركب من التعرض لمنافسة ضارية في كل أنحاء العالم .

أولا: الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الوقت الذي عانت فيه كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حتى في الدول المتقدمة ، من تدهور قدرتها التنافسية ، وجدت مؤسسات أخرى طرقاً عززت بها فعلياً موقعها في السوق العالمية ، وتضمنت هذه الطرق الاستراتيجيات التالية:

1 . استراتيجية التحديث

يتجسد أهم مصدر للمعرفة والتحديث في الاقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير وعلى الرغم من أن الاستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حتى في الدول المتقدمة؛ فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع أن تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة تلك الموجودة في الدول المتقدمة ، وتتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري ، وقوة عاملة ماهرة إلى جانب وجود قوي للعلماء والمهندسين[1] .

2 . إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات

يمكن أن يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف إذ تستطيع شبكة الإنترنت ومعالجة البيانات أن يساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم والاستثمارات الضخمة في

(1) عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2004م ، ص ص 76 ـ 77 .

مجالات مثل تصميم المنتجات ، والتسويق ، والاتصالات .

3 . إستراتيجية الأسواق الملائمة

يؤدي الاندفاع نحو الأسواق الكبيرة ، إلى عدم حصول العديد من شرائح السوق الصغيرة على ما تستحق من انتباه . وتوفر هذه الأسواق فرصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مستوى ملائماً من التكنولوجيا ، إلى جانب المرونة وسرعة التحرك الضرورية لخدمة أسواق محدودة نسبيا ، ولكنها متنوعة جغرافيا ، وقد كانت هذه هي الإستراتيجية التي تبنتها المؤسسات الألمانية الصغيرة والمتوسطة التي ركزت على سوق محددة محدودة توفرت لها فيها ميزة تنافسية ، ثم ركزت كل مواردها في المحافظة على الريادة في هذه السوق . ويتسم الإنتاج والعمليات عادة بمستوى عال من القدرة على تكييف المنتجات حسب احتياجات الزبائن والتفاعل معهم بغية المحافظة على الريادة في السوق[1] .

4 . إقامة الشبكات

تقيم المؤسسة هنا شبكة من العلاقات مع المؤسسات الأخرى الكبيرة أو الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الربط الرسمية وغير الرسمية مثل التعاقد من الباطن .

5 . التجمعات الصناعية

في إستراتيجية تكوين التجمعات ، تستفيد المؤسسات من الربط مع المؤسسات القريبة منها جغرافيا ، ويتيح لها ذلك جني مزايا وفورات الحجم مثال لذلك مجالات الإنتاج ، والتسويق المشترك ، إلخ ، والاستفادة من فوائض المعرفة .

6 . إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، فقد تزايد تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت ، إذ تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول عديدة مثل إيطاليا وهولندا ، واليابان من زيادة

(1) عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2004م ، ص ص 76 ـ 77 .

قيمة استثماراتها المباشرة الأجنبية بفعالية من الناحيتين النسبية والمطلقة[1] .

ثانيا: التحديات (المشاكل) التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ـ بالرغم من تعدد الفرص المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فهي مع ذلك ، لا تحتل هذه عملياً في كثير من الأحيان مكانة مناسبة تمكنها من استغلال المحتمل منها ، بسبب الصعوبات التي تواجهها في تطوير عمليات التسويق ، والتوزيع ، وخدمة ما بعد البيع لمنتجاتها وخدماتها الجديدة الأقل تكلفة ، وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع غير مواتٍ فيما يتصل بالبحث والتطوير[2] .

ـ هذا بالإضافة إلى تركيز الدول النامية على قطاع الصناعات التحويلية والبنية الأساسية المملوكين للقطاعين العام والمشترك بحيث كانت الدولة تلعب الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي ، تجلى هذا التركيز في التشريعات ، الاستثمار والحوافز التي تتضمنها والسياسات التجارية وتنظم الاستيراد والتصدير وكذلك سياسات التمويل والائتمان...الخ . ويمكن تلخيص أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

ـ مشكلة الإدارة باعتبار أن ملكية هذه المؤسسات تعود غالبا لشخص واحد يديرها ووحده يتخذ القرارات المصيرية .

ـ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع زيادة على التباطؤ الإداري ويبدو أن المشكلة في أساسها مازالت مشكلة ذهنيات ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركة مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية[3] .

ـ غياب الإطار القانوني العملي أو التطبيقي (الذي يسهل تطبيق

(1) OCDE , « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op . cit, p 2526 ـ .

(2) وزارة التجارة الخارجية المصرية ، القدرة التنافسية لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر إطار عام مقترح لخطة عمل يناير 2004 ، ص 41 ـ 42 ـ 43 .

(3) مدزكي رضوان: المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية ، الواقع ومعوقات التطوير ، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة ـ جمهورية مصر العربية 18 ـ 22 يناير 2004 ، ص 117 ـ 118

الإطار النظري أو السياسي المتعلق بترقية هذه المؤسسات) خاصة في المجال الجبائي والتمويلي (تكلفة متابعة القروض) وكذا المتعلق باستيراد المواد الأولية وأدوات الإنتاج ، كما أن البنوك نفسها تفضل التعامل مع المشاريع الكبيرة ، وتعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر فالبنوك التجارية لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وبأن تكاليف إدارة عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عالية نسبيا . فضلا عن تطلبها إلى إدارة أكبر ، كون زيادة عدد ملفات المقترضين الشيء الذي يتطلب دراسات وعمل أكثر ، بينما ليس بمكان تقسيم الضمانات ، فلكل مقترض ضمانات خاصة به لا يمكن أن تحل محل ضمانات مقترض آخر .

ـ صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار .

ـ مشكلة الإنتاج والتكنولوجيا حيث تعتمد معظم المؤسسات على تقنيات وآلات قديمة .

ـ غياب الإطار المتخصص في هذا المجال وأساليب تنميته ومتابعة التطورات فيه لذلك هناك ضرورة ملحة بتوجه الإطارات العلمية نحو الاهتمام بهذا القطاع على عدة مستويات مثل البحث العلمي ، التنظيم والإدارة ، التمويل ونقل التكنولوجيا المطلوبة .

ـ مشكلة التسويق والوصول إلى الأسواق الخارجية ، فعدم وجود أسواق جديدة داخليا وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى .

ـ عدم اعتماد المؤسسات الكبيرة على هذه المؤسسات كمكملة لأنشطتها .

ـ مشكلة الحصول على المكان لإقامة المشروع ، فغالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته . فقي الكثير من البلدان النامية لا تتولى الحكومات عملية إقامة مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين ، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه ، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله ، هذا بالإضافة

إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية[1] .

المحور الثالث

أثار العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الاقتصاد الجزائري كالاقتصاديات يخضع لتأثيرات العولمة وآلياتها مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، ارتبطت باندراجها ضمن النسق الرأسمالي وتشجيع الخوصصة وتوسيع القطاع الخاص وكذا تحرير الأسواق ، حيث نلاحظ حاليا ، وفي عدد من الدول النامية من تشريعات الاستثمار والتجارة والائتمان قد تم تكيفها تماشيا مع مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمنحها إعفاءات ضريبية وجمركية أكبر ولمدد أطول أو تمكينها من الحصول على التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة نسبيا فيمكن أن تكون هذه المؤسسات حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها .

ولو رجعنا إلى الوراء ، نجد أن الجزائر بعد الاستقلال تبنت إستراتيجية تصنيعية تهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية ممثلة في قطاع الصناعات الثقيلة ولم تعطي أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

« بعد الانطلاقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في المرحلة السابقة (السبعينيات) والحجم الكبير من الاستثمارات جاءت المرحلة التالية (مرحلة الثمانينات) وبالضبط في سنة 1986 التي شهدت تدهور مفاجئ لأسعار البترول ، وبالتالي تدني محصول المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري الذي أصيب على إثر هذه النكسة بالشلل التام، الشيء الذي أجبر الجزائر على إتباع أسلوب مكاشفة الواقع واعتماد آليات النجاعة الاقتصادية وبالتالي ضرورة تصحيح الأخطاء التي وقع فيها الاقتصاد الوطني ، ومن هنا كانت حتمية الإصلاح .

(1) صفوت عبد السلام عوض الله ، إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص65 ـ 66 ـ 67 .

وتعتبر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية هذه من أهم المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، إذا هي تمثل نقطة تحول من مرحلة التسيير المركزي إلى اقتصاد ينتظر إثره من آليات السوق أن تلعب دورا جوهريا في التنمية والانتعاش الاقتصادي كيف لا وأن المؤسسات المصرفية قد تمكنت من استقلاليتها في تسييرها ، وبالتالي التمهيد لنظرة مختلفة جذريا ترتكز على استقلالية المؤسسات ، تراجع دور الدولة وخوصصة القطاع العام بعبارة أخرى فإن الإستراتيجية الجديدة للتنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل ترتكز على الدور الجوهري لمؤسسات القطاع الخاص ، الشيء الذي يشجع إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة من خلال الدور المهم الذي تلعبه في عملية تنمية وتطوير الاقتصاد>[1] ذلك لما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية ، حيث ترمي هذه المؤسسات إلى:

ـ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمة لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية .

ـ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها نتيجة إعادة الهيكلة والخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة .

ـ استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة ، وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل[2] .

ـ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة التي تخلصت منها

(1) رجم نصيب فاطمة الزهراء شايب ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة ، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ سطيف 25 ـ 28 ماي 2003م ، ص 8 .

(2) عثمان حسن عثمان ، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية ، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ سطيف 25 ـ 28 ماي 2003م ، ص5 .

المؤسسات الكبيرة من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي فقد أعطت عملية إعادة هيكلة 12 شركة وطنية في الصناعات الخفيفة 47 مؤسسة وطنية وأعطت إعادة هيكلة شركتين في الطاقة والصناعات البتروكيميائية 16 مؤسسة وطنية .

ـ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق

ـ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها لباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات .

ـ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدمهم كما تشكل مصدر إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة .

من الناحية السياسية نجد أن هناك إرادة قوية لتدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذا قامت الدولة بإنشاء وزارة ممثلة لهذه المؤسسات ووكالة وطنية لترقيتها بحيث تمثل إدارة الدولة أهمية هذه المؤسسات لتنشيط الاقتصاد الوطني . والأولوية الآن هي كيفية الحفاظ وتطوير كفاءة هذه المؤسسات على المستوى الاقتصادي .

فمن الناحية العملية تظل هذه الإدارة مرتبطة بالظروف الاقتصادية الحالية كالإجراءات الإدارية المتسمة بطابع التباطؤ والبيروقراطية الشيء الذي يعرقل المجهودات المبذولة للنهوض بالاقتصاد الوطني .

وفي إطار إستراتيجية الدولة فإن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يصل من خلالها إلى تكثيف الجانب المحلي خاصة فيما يتعلق بنشاطات الإدماج ، الصناعات الباطنيةSous ـ (Traitance(، خلق مناصب شغل بأقل تكلفة ، تطوير وتنويع المنتجات للتصدير والمساهمة في التطور المحلي والجهوي .

فالبرنامج المقدم من قبل الحكومة سنة 1996 تناول حتمية ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تنتمي إلى القطاع الخاص ،

من خلال وضع الدولة لميكانيزمات محددة تهدف إلى تدعيم الاستثمارات وذلك عبر إنشاء صندوق للدراسات التحقيقية وكذا صندوق معونة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وخلال سنة 1991 نشطت بالجزائر حوالي 22554 مؤسسة موزعة بين القطاع العام والخاص ، فالقطاع العمومي عملت به 372 مؤسسة منها 125 مؤسسة وطنية و247 مؤسسة محلية 10 منها فقط تشغل أكثر من 500 عامل أي ما يراوح 96٪ من القطاع العمومي المحلي تشغل أقل من 500 عامل أما القطاع الخاص فقد عملت به 22182 مؤسسة منها 819 ذات الحجم أكبر من 20 عامل و21363 مؤسسة ذات حجم عمالي أقل من 20 مما يبين لنا تزايد اهتمام القطاع الخاص بإنشاء هذه المؤسسات وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص .

ومن أهم المشاكل المطروحة على الساحة الاقتصادية هي تنظيم علاقة البنوك مع محيطها ، بحيث أثارت هذه المشكلة الكثير من التساؤلات التي حاول الاقتصاديون الإجابة عنها وتقديم الحلول المبدئية القابلة للتطبيق من أجل إنعاش العلاقة التناسبية بين البنوك والمؤسسات . فلقد أدت التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية والتي تمثلت في الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق إلى ضرورة تهيئة الوحدات الاقتصادية ككل لهذه الخطوة ، بما في ذلك الهيكل المالي والنقدي باعتباره يأتي في قمة الهرم الاقتصادي ، ودراسة المصرفة وآلية تشغيلها هما موضوع التطور هذا ، حتى نستطيع التحكم في المتطلبات التمويلية خاصة في غياب قنوات تمويلية بديلة في الجزائر فالعلاقة بين البنك التجاري والمؤسسة تتخذ حتما في ظل هذه الإصلاحات اتجاه آخر يضمن سهولة وفعالية التمويل وبالاعتماد على قانون المالية ما بين 1970 إلى غاية 1998 ، تطورت المبالغ المخصصة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي (مليون دينار):

94 _ 70	1995	1996	1997	1998
صفر	31.271	48.141	45.785	46683

المصدر: قانون المالية للسنوات (70 ـ 1998)

من خلال هذه المبالغ نجد أن أهمية هذه الوزارة لم تبرز إلا في عام 1995 وذلك يتزامن مع اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي حول برنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى والذي يغطي الفترة 31مارس 1995 إلى غاية 1 أبريل 1998 .

وكما تدل المبالغ المخصصة لهذه الوزارة بطئ تطورها ، فما بين 1995 و1998 شهدت هذه المبالغ زيادة تقدر بـ 15 . 412 × 10^3 ضئيل بالمقارنة مع الدول المتطورة التي تولي اهتماما وعناية أكبر لهذه المؤسسات ، لاسيما وأن هذه الأخيرة تعتبر آلية فعالة تساهم إلى جانب المؤسسات الكبيرة في أداء دورها على مستوى توفير مناصب شغل جديدة وتحقيق المداخيل والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي .

خاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد وجدت البيئة الملائمة للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة ، تمكنت هذه المشروعات بفضل ما تمتلكه من مرونة ومهارات تنظيمية وقدرة على التعامل في قضايا الإنتاج والتسويق من خطف البريق من المؤسسات العملاقة التي تعاني مركزية في الإدارة وبيروقراطية وبطئ في اتخاذ القرارات إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والمصاريف الإدارية .

الشيء الذي يحتم ضرورة تجاوز العقبات القائمة أمام إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية والذي يمكن تحقيقه من خلال:

ـ إعداد قائمة بالفرص الاستثمارية من قبل أخصائيين وتحديد معايير يتم على أساسها اختيار الفرص المجدية وتوفير الدعم الضروري لتجسيدها ومرافقتها خلال مراحل الإنجاز .

ـ تشجيع المؤسسات الكبيرة على إبرام عقود مناولة مع هذه المؤسسات .

ـ وضع إستراتيجيات متكاملة للنهوض بهذه المؤسسات من خلال دراسات قطاعية شاملة حول الإمكانيات المحلية والجهوية والوطنية تمكن من تكوين بنك خاص بالمعطيات عن طريق منظومة إعلامية توضع تحت

تصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنيا وجهويا وتمكن من انتقاء المشاريع الأكثر مردودية والمحدثة لمناصب الشغل .

ـ ضرورة إدخال تسهيلات تمويلية جديدة تسمح بتجاوز التباطؤ المسجل على مستوى البنوك في إبداء الموافقة أو الرفض حول تمويل المشروع .

فترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهونة بمدى تجاوب القطاع المصرفي لضمان تمويلها سواء كانت منبثقة عن المؤسسات العمومية الاقتصادية نتيجة إعادة هيكلتها أو محدثة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وصناعية نظرا لأهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها المميزة ، وعليه فلا يمكن تصور اقتصاد جديد وقوي ومنافس بدون نظام مصرفي حديث يلائم الظروف والمعطيات الجديدة .

وما دام التغيير شيء لا بدا منه ومفروض علينا ، فإنه من الضروري التعامل بما يتلاءم مع اتجاه التغيير وما تحمله بين طياتها وبما يفرض علينا ضرورة التمتع بالاستعداد الإنساني والفني للتكيف مع أحداث التغيير الفعال ، وقد أكدت التجارب أن تكامل المعرفة ضروري للوصول إلى الحلول المتكاملة القاطعة للمشكلات المعقدة .

ولأننا نتكامل مع هذا العالم فإن أهم ما ينبغي أن نركز عليه هو التحديث الشامل لكافة القطاعات وتعزيز دور المؤسسات التي تتدفق من خلالها الأنشطة وتحكم ضوابط تضمن حسن الأداء ، وذلك من اجل بناء مركز استراتيجي وتنافسي متميز يضمن لها البقاء والنمو وتحسين الأداء في ظل البيئة التي تعمل فيها ، حيث يرى علماء التسويق أن القدرة على التغيير أصبحت في حد ذاتها إذا أحسن تطبيقها ميزة تنافسية . فالإنتاج والأداء والأهداف والآمال والتطلعات ذات قاعدة سلوكية ذهبية يجب اكتشافها والاستفادة منها إذا أرادت المنظمات ضمان تحسين الإنتاجية والأداء والأهداف .

مراجع البحث :

1 ـ ممدوح محمود منصور ، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2003م .

2 ـ عبد الواحد العفوري « العولمة والجات ، التحديات والفرص» مكتبة مدبولي ، 2000م .

3 ـ عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، 2004م .

4 ـ صفوت عبد السلام عوض الله ، إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993 .

5 - Mondialisation au _ delà des mythes, Casbah éditions, Alger, 1997 .

6 - OCDE, , perspectives de l'OCDE de sur les PME , paris, 2000 .

7 ـ عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2004م .

8 ـ محمد فايز العباسي: تنافسية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأردن 2003

9 ـ مد زكي رضوان: المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية ، الواقع ومعوقات التطوير ، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة ـ جمهورية مصر العربية 18 ـ 22 يناير 2004 .

10 ـ رجم نصيب فاطمة الزهراء شايب ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة ، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ سطيف 25 ـ 28 ماي 2003م

11 ـ عثمان حسن عثمان ، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية ، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ سطيف 25 ـ 28 ماي 2003م

12 ـ وزارة التجارة الخارجية المصرية ، القدرة التنافسية لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر إطار عام مقترح لخطة عمل يناير 2004 .

13 ـ البنك العالمي: تقرير الاستثمار العالمي ، 2002م .

14 ـ قانون المالية للسنوات (70 ـ 1998) .